2025	Vol. 16 .NO.(68)	الصفحة(282-295)	الاصدار (16) ،العدد (68)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من التطورات الداخلية في تونس 1980-1987 م

اسم الباحث/ ة (1): دنيا اياد علي
الدرجة العلمية: بكالوريوس
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: طالبة دراسات

اسم الباحث/ ة (2): ا.د. ثامر عزام حمد
الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة تكريت

ملخص البحث عربي:

شهدت تونس مطلع عام 1980 اوضاعاً سياسية مرتبكة كانت حصيلة من الفشل السياسي للحكومات السابقة التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الاستقلال حتى مطلع عام 1980 ، والتي كانت اخرها الهجوم الذي تعرضت له مدينة قفصة في كانون الثاني من العام نفسه ، وهو ما حتم على رئيس الجمهورية الحبيب الى إعادة حساباته السياسية لاسيما فيما يخص إدارة الملف السياسي للبلاد ، والابتعاد عن سياسته في هذا المجال سابقاً ، والتي بدائها بتغير رئيس الحكومة التونسية التي تقع على عاتقها إدارة البلاد ، فاصدر مرسوماً جمهورياً اقال فيه رئيس الحكومة الهادي نويرة والحقة بمرسوم جمهورية اخر عين بموجبه محمد مزالي رئيساً للحكومة بشكل مؤقت ومن ثم اصدر مرسوم جمهوري اخر بعد ثلاثة اشهر تكليفه بشكل رسمي بمهام رئاسة الحكومة التونسية ، فقام الأخير باتخاذ مجموعة من القرارات المصيرية التي تهم مستقبل البلاد السياسي ، التي اعلن عنها إعادة العمل بنظام التعددية الحزبية وافساح المجال امام باقي الأحزاب السياسية خارج نطاق الحزب الاشتراكي الدستوري وفق شروط وضعها لاسيما بلوغ نسبة 5% من مجموع أصوات الناخبين التونسيين المسجلين في الدوائر الانتخابية التونسية ، وافساح المجال أمام أحزاب المعارضة في ممارسة نشاطها السياسي ، وتم تطبيق ذلك عملياً في الانتخابات التشريعية لعام 1981 ، وما رفقتها من تطورات سياسية اجتاحت تونس والتي بدأت من الازمة التي حدثت بين النظام التونسي وحركة الاتجاه الإسلامي عام 1983 وانتفاضة الخبز عام 1984 والازمة مع الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1985 وحكومة رشيد صفر عام 1986 وصولاً الى حركة التغير التي قادها رئيس الحكومة ووزير الداخلية زين العابدين بن علي في 7 تشرين الثاني 1987 التي تم اقصاء رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة

الكلمات المفتاحية: الحزب الاشتراكي الدستوري – الانتخابات التشريعية – أحزاب المعارضة – انتفاضة الخبز – انقلاب 7 تشرين الثاني 1987

Corresponding author:

The position of the constitutional Socialist Party on the internal developments in Tunisia 1980-1981

Name of researcher (1): Dunya Ayad Ali
Scientific degree: Bachelor
Scientific specialization: history
Place of work: student of studies

Researcher name (2): Thamer Azzam Hamad
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of work: Faculty of education for Humanities / Tikrit University

Research summary Arabic:

At the beginning of 1980, Tunisia witnessed a confused political situation that was the result of the political failure of the previous governments that ruled the country since independence until the beginning of 1980, the last of which was the attack on the city of Gafsa in January of the same year, which forced the president of the Republic to recalculate his political calculations, especially with regard to the management of the country's political file, and by another decree of the Republic, Mohamed Mzali was appointed interim head of government, and then Another republican decree was issued three months later, officially assigning him the functions of the presidency of the Tunisian government, so the latter made a set of fateful decisions that concern the country's political future, which announced the restoration of the multi-party system and giving way to other political parties outside the scope of the constitutional Socialist Party according to the conditions set, especially reaching 5% of the total votes of Tunisian voters registered in Tunisian electoral districts, and giving way to opposition parties in exercising their political activity, and this was applied in practice in the legislative elections of 1981, and the accompanying political developments Tunisia, which began from the crisis that occurred between The Tunisian regime and the Islamic trend movement in 1983, the bread uprising in 1984, the crisis with the Tunisian General labor union in 1985 and the government of Rachid Safar in 1986, down to the change movement led by Prime Minister and interior minister Zine El Abidine Ben Ali on November 7, 1987, which ousted President Habib Bourguiba
Keywords: constitutional Socialist Party-legislative elections-opposition parties-bread uprising-coup of November 7, 1987

Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: September / 2025 أيلول - النشر المباشر

 Corresponding author:

المقدمة:

كانت تونس تعيش أوضاع سياسية مرتبكة للغاية كان السبب فيها تمسك رئيس الجمهورية التونسية بسياسة الحزب الواحد في إدارة الملف السياسي للبلاد الذي بداء العمل به منذ منتصف ستينيات القرن العشرين والتي اعلن عنها صراحة في مؤتمر الحزب الاشتراكي الثاني عشر لبذي اطلق عليه تسمية مؤتمر المصير في عام 1964 ، لاسيما وانه تم ذلك المؤتمر اتخاذ عدد من القرارات المصيرية والتي كانت من ابرزها تغير تسمية الحزب من الحزب الحر الدستوري الجديد الى الحزب الاشتراكي الدستوري ، وإلغاء التعددية الحزبية في البلاد والحكم بنظام الحزب الواحد الذي استمر قرابة عقد ونصف من الزمان حتى مطلع عام 1980 عندما تولى إدارة البلاد في حكومة محمد مزالي التي تشكلت مطلع عام 1980 ، الذي اعلن عن إعادة العمل بنظام التعددية الحزبية في تونس الا انه وضعها ضمن شروط محددة لاسيما الحصول على نسبة 5% من مجموعة أصوات الناخبين التونسيين المسجلين ضمن الدوائر الانتخابية في عموم البلاد وعدم تلقي أي مساعدات مالية او دعم من أي جهة خارجية ، بعد ان كان طول المرحلة السابقة الحزب الاشتراكي الدستوري يهيمن على الساحة السياسية في تونس ، لهذا جاء سبب اختيار موضوع البحث بعنوان موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من التطورات الداخلية في تونس 1980-1987 ، والذي تضمن على أربعة محاور رئيسية تضمن المحور الأول موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من الأوضاع الداخلية في تونس 1980-1981 ، وتضمن الحمور الثاني موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من إجراءات حكومة محمد مزالي والانفتاح السياسي 1981 ، في حين تضمن المحور الثالث الانتخابات التشريعية التونسية عام 1981 وما اسفرت عنها من نتائج وانعكاسها على الوضع السياسي في البلاد وموقف الاشتراكي الدستوري منها ، اما المحور الرابع فتضمن موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من الأوضاع الداخلية في تونس 1983-1987 ، وخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث فضلا عن قائمة بالمصادر التي أسهمت في انجاز موضوع البحث .

اولاً : موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من الأوضاع الداخلية في تونس 1980-1981.

شهدت تونس مطلع عام 1980 اوضاعاً سياسية متدهورة للغاية كانت سببها الأحداث الداميةً التي شهدت مناطق جنوب البلاد ، والتي كان سببها الهجوم الذي تعرضت له مدينة قفصة[1] في صبيحة 27

(1) هجوم قفصة : هجوم مسلح ممنهج واسع النطاق تعرضت له مدينة قفصة جنوب البلاد بالقرب من الحدود الليبية التونسية ، في 26 كانون الثاني 1980 ، اشتركت فيه جهات عدة من المعارضة التي تكونت من التيار القومي من انصار الحركة اليوسفية ، والجناح الثاني الذي شكلته الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس ، والجناح الثالث تنظيم (دوز). للمزيد من التفاصيل ينظر : عواد ابراهيم خضر ، عملية قفصة عام 1980 وأثرها على الأوضاع السياسية في تونس ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ، المجلد/ 8 ، العدد/ 23 ، شباط 2021 ، ص121 -233.

Corresponding author:

كانون الثاني 1980 (السبسي ، 2011 ، ص193) ، مما استدعى الى تدخل وحدات من الجيش التونسي على اثر عجز الحامية العسكرية المكلفة بحماية المدنية من صد الهجوم ، الذي اتهمت فيه الحكومة التونسية برئاسة الوزير الأول الهادي نويرة بان الهجوم كان مدعوم من دول خارجية موجهاً أصابع الاتهام الى دول مجاورة للجمهورية التونسية بالوقوف ورائه من خلال تقديمهم الدعم للقوة المكلفة بالهجوم على المدينة ، فكانت تلك الاحداث كفيلة لإجراء تعديلٌ وزاري في 12 آذار 1980 أقال بموجبه الهادي نويرة من منصبه وزير اول الايعاز لمحمد مزالي[1] تشكيل حكومة جديدة برئاسته مؤقتاً ومن ثم تم تثبيته في 23 نيسان 1980 (داهش، ، 2014 ، ص161) .

بدأ محمد مزالي بعد توليه مهام الوزير الأول مهام حكومته الجديدة بسلسلة من الإجراءات بهدف إصلاح الأوضاع السياسية التي كانت تمر بها تونس بعد ان كانت قد تعرضت لانتكاسات متكررة منذ التحول البلاد الى النظام الجمهوري والتي بدائها بالسير بخطوات سريعة نحو التعددية الحزبية والسياسية ، التي عدها صمام الأمان الوحيد الذي يمكنه اخراج البلاد من المشاكل السياسية(الجوراني ، 2019 ، ص82) ، التي خلفها نظام الخزب الواحد الذي كان يحكم البلاد خلال المدة السابقة ، فأطلق سراح المعتقلين النقابيين الذين تم اعتقالهم في السابق على خلفية احداث الخميس الأسود وكافة المعتقلين السياسيين من قيادات الأحزاب والتيارات السياسية والحركة الطلابية(السبسي ، 2011 ، ص207).

قام محمد مزالي بخطوات تهدئه ابتدئها بإعادة الاتحاد التونسي العام للشغل إلى نشاطه بهدف كسب مساندة الأخير لكابينته الوزارية الجديدة لاسيما بعد قرار الحزب الاشتراكي الدستوري عقد مؤتمر استثنائي عام 1981 تحت شعار دراسة آفاق التطور الاقتصادي والخطة الإنمائية المقبلة(الشاذلي ، 2013 ، ص279) ، الا ان الواقع كان هدفه القيام بترسيخ التجربة الديمقراطية الجديدة وألبدا بتطبيق برامجه السياسي من اجل الشروع بالانفتاح السياسي على الأحزاب المعارضة في اطار التعددية الحزبية التي قادها بالتهاون مع قيادات الجناح الليبرالي للحزب(الفرزلي ، 1981 ، ص28) .

كانت أولى الخطوات نحو التعددية الحزبية التي بداتها حكومة محمد مزالي هو التحضير لعقد مؤتمر الحزب الذي حدد موعده في 10 نيسان 1981 من أجل اثبات حسن نواياه تجاه الأحزاب السياسية التي تمارس نشاطها خارج نطاق الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري واشراكها بإدارة البلاد والقرارات السياسية التي تهم مصير البلاد(الشاذلي ، 2013 ، ص281) ، وهو ما جاء على لسان رئيس الجمهورية ورئيس الديوان السياسي للحزب الحبيب بورقيبة في كلمته الافتتاحية للمؤتمر قائلاً: **((إن**

([1]) محمد مزالي: سياسي ورجل دولة تونسي، ولد في 23 كانون الأول 1925، في مدينة المنستير، اكمل دراسته الثانوية في المدرسة الصادقية ، سافر عام 1947إ، تقلد عدد من الحقائب الوزارية أصبح وزيراً للشباب والرياضة عام 1968 ، وفي عام 1969 أصبح وزيراً للصحة، وفي عام 1970 وزيراً للتربية، وفي عام 1980 وزير الأول، وفي عام 1986 قرر الرئيس بورقيبة تجريده من كل مناصبه بدون سابق إنذار. للمزيد من التفاصيل ينظر: رغداء عبد الأمَّام فايز يوسف، محمد مزالي حياته ودوره السياسي والثقافي في تونس 1925 – 1986، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، 2015.

Corresponding author:

درجة التفتح التي بلغها الشعب التونسي وما يعيه اليوم الشباب من مطامح، وما نتصور من فائدة في إشراك جميع التونسيين في اتخاذ القرارات مهما اختلفت آراؤهم سواء داخل الحزب أو خارجه يدعوني إلى التصريح باننا لا نراه مانعا من ظهور منظمات وطنية سياسية أو اجتماعية))(الدستوري ، 1981 ، ص6)، ومن خلال النص أعلاه يتضح بن مما تقدم بان رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة كان مؤيداً للخطوات الإصلاحية التي شرع بها محمد مزالي وفي الوقت نفسه يمكن عده أعلاناً رسمياً منه عن التعددية الحزبية ، لاسيما بعد وقوف كافة الحاضرين في قاعة المؤتمر وقيامهم بالتصفيق له تعبيراً عن ترحيبهم بما صرح به الأخير .

ثانياً : موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من إجراءات حكومة محمد مزالي والانفتاح السياسي 1980-1981 .

رحبت القيادات الدستورية في الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري بالخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية والذي ابدى فيه رغبته بالانفتاح السياسي والتخلي عن سياسة الحزب الواحد في إدارة شؤون البلاد(الشاذلي ، 2013 ، ص284) ، وهو ما جاء على لسان الباجي قائد السبسي[1] في تصريح ادلى به امام وسائل الاعلام المحلية والعلمية التي كانت تقوم بتغطية إعلامية للمؤتمر الذي ذكر قائلاً : **((أنَّ معظم الأعضاء في الحزب كانوا يريدون بكل جوارحهم أن يُقدم بورقيبة على تلك الخطوة وان كانت متأخرة))** (السبسي ، 2011 ، ص209) .

كانت تلك الإجراءات بمثابة اعلان من رئيس الجمهورية بورقيبة أمام الحاضرين في المؤتمر مشاركته بالتفتح الليبرالي الذي كان بقيادة رئيس الحكومة محمد مزالي (الدستوري ، 1981 ، ص13) ، وفي الوقت نفسه يمكن عد ذلك تعبيراً عن رغبة نظامه السياسي في الاقتراب أكثر من أي وقت مضى الى رغبات وطموحات الجماهير التونسية ولاسيما الشباب وفي إشراك كافة التونسيين في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم مصير البلاد على الرغم من اختلافاتهم واتجاهاتهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية(داهش ، 2009 ، ص161).

حدد الحبيب بورقيبة في خطابه شروطاً امام الأحزاب والتيارات السياسية في خطابه الذي القاه والذي ابدى رغبته خلال المؤتمر على ظهور تلك التنظيمات والأحزاب ، بان عليها الالتزام بالمصالح العليا للبلاد الشرعية والدستورية وحماية المكاسب الوطنية ونبذ العنف والعصبية وعدم الولاء فكرياً ومادياً لأية

(1) الباجي قائد السبسي: سياسي تونسي ورئيس للجمهورية التونسية بعد التغير ، ولد في تونس العاصمة عام 1926 اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها سافر إلى باريس ودرس الحقوق وتخرج عام 1950 انضم إلى صفوف الحزب الدستوري منذ شبابه، عين مديراً للأمن الوطني عام 1963، وعين وزيرا للداخلية بعد وفاة الطيب المهيري عام 1965، تولى وزارة الدفاع عام 1969 واستمر في منصبه إلى حزيران 1970 ليعين سفيراً في باريس جمد نشاطه في الحزب الاشتراكي الدستوري عام 1971، بعد انضمامه إلى مجموعة أحمد المستيري التي طالبت بإصلاح النظام السياسي وطرد من الحزب عام 1974، عاد إلى الحكومة في 3 كانون الأول 1980 كوزير معتمد لدى الوزير الأول محمد مزالي . للمزيد ينظر: الباجي قائد السبسي، المصدر السابق .

Corresponding author:

جهة خارجية(مزالي ، 1988 ، ص24) ، كما شدد على كافة الأحزاب السياسية ضرورة الحصول على النسبة القانونية التي حددها في المؤتمر والبالغة نحو 5% من أصوات الناخبين من اجل السماح لها بممارسة نشاطها السياسي ، وبعد انهاء خطاب بورقيبة ارتقى منصة المؤتمر رئيس الحكومة محمد مزالي والقى كلمته التي عبَّرَ فيها عن سعادته بما صرح فيه رئيس الجمهورية عن رغبته بالسير بخطوات جدية نحو التعددية الحزبية والانفتاح السياسي(الشاذلي ، 2013 ، ص286) ، داعياً جميع الأحزاب السياسية الى تطهير كوادرها الحزبية من أجل أن يستطيع الحزب من استيعاب الطاقات الحيوية والزخم السياسي والاجتماعي في المطلوب ليواصل سياسة الانفتاح ونحو السياسة الليبرالية التي اخذ الحزب بها(داهش ، 2009 ، ص163).

سبقت عملية الانتخابات التشريعية العامة في تونس اجراء انتخابات لأعضاء اللجنة المركزية في الحزب الاشتراكي الدستوري ، والتي شهدت منافسة شديدة بين أكثر من (130) مرشحاً كانوا قد توزعوا على كافة الشعب الدستورية(Rudebeak, 1998, p.89) ، التي كانت موزعة على كافة مناطق البلاد وضمت في غالبيتها عناصر شابة فضلا عن الكوادر الدستورية الجديدة الليبرالية في الحزب التي كانت تدعوا إلى انفتاح النظام الحاكم على الاحزاب السياسية الأخرى في البلاد ، وفي الوقت نفسه كانت تلك العناصر من المؤيدين لإقامة علية ديمقراطية شاملة داخل الحزب الاشتراكي الدستوري قبل كل شيء(البوني ، د ت ، ص137) ، ففي هذا المجال ذكر الباجي قايد السبسي في تصريح له امام وسائل الاعلام المحلية بالقول : **((أنَّ تلك الانتخابات كانت نزيهه وشفافة ولا غبار عليها))** (السبسي ، 2011 ، ص207) .

اسفرت تلك الانتخابات عن انتخاب نحو (80) عضواً من مجموع (130) مرشحاً ، وفي الوقت نفسه فقد احدثت تلك الانتخابات نقله نوعية في مسيرة الحزب من خلال تراجع مكانة بعض العناصر القيادية في تشكيلة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري(بزي ، 1981 ، ص32) ، وصعود عناصر أخرى على حساب القيادات السابقة فيها(الصياح ، 2012 ، ص122) ، اذ شهدت تلك الانتخابات تراجع لأنصار الهادي نويرة وكذلك مؤيدي محمد الصياح[1] الذي احتفظ بما يقرب من (25) عضواً سابقاً بمقاعدهم في اللجنة المركزية ، وفي الوقت نفسه فقد اسفرت تلك الانتخابات عن انتخاب (55) عضواً جديداً ، استطاع فيها الوزير الأول محمد مزالي حصد العدد الأكبر عددٍ من الأصوات ، والتي بلغت نحو (929) صوتا من أصل (1027) عضواً حضروا المؤتمر في حين نال الطاهر بالخوجة المركز التاسع عشر والصياح المركز الثامن والعشرين(المنصر ، 2007 ، ص126) .

(1) محمد الصياح : سياسي تونسي ولد في 31 كانون الثاني عام 1933 في بلدة بوحجر في الساحل التونسي أكمل تعليمه الجامعي في دار المعلمين العليا في تونس العاصمة، شغل العديد من المناصب منها أميناً عاماً لاتحاد الطلبة 1960 ومديراً عاماً للحزب عام 1964 انتقل بعد ذلك بين مناصب حكومية عديدة إلى ان عين مرة أخرى مديراً للحزب 1973 إلى ، إذ ابعد مع تولي مزالي الوزارة واخذ يتنقل بين المناصب الوزارية إلى انقلاب 7 نوفمبر 1987 للمزيد من التفاصيل ينظر: (الصياح ،2012).

Corresponding author:

عمل الحبيب بورقيبة على جعل الحزب الاشتراكي الدستوري جهاز رقابي للدولة ، وذلك من خلال احتفاظه برئاسة الديوان السياسي للحزب والذي اختار تشكيلته ان تكون مؤلفة من (20) عضواً يتم اختيارهم من الشخصيات السياسية المقربة والموالية له(الطريق الجديد ، 1986) ، ومنحهم صلاحيات واسعة وجعل منهم أعلى هيئة سياسية في البلاد ، وقد شهد الديوان السياسي للحزب تغيرات مستمرة طوال مدة رئاسة الحبيب بورقيبة للجمهورية التونسية والتي كانت تتم بين الحين والأخر حسب متطلبات كل مرحلة من مراحل تاريخ تونس(سارة ، 1986 ، ص51) ، والذي كان السبب في خروج عدد من الأعضاء القدامى للحزب من تشكيلته ودحول شخصيات سياسية جديدة التي كانت تسعى الى الاستئثار بالسلطة والتقرب من رئيس الجمهورية سعياً منها للحصول على امتيازات التي كانت تضمنها لها دخولها الى تشكيلة الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري(طوبال ، 1988 ، ص82).

ثالثاً : الانتخابات التشريعية التونسية عام 1981 .

شرعت حكومة محمد مزالي التي أسندت لهام مهام إدارة العملية الانتخابية التي كانت قد وعد بها ووصفها بانها ستكون عملية ديمقراطية والسماح لكافة الأحزاب السياسية التي كانت تمارس نشاطها السياسي خارج نطاق الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري(الطريق الجديد ، 1986) ، وفي الوقت نفسه فقد منحه النظام التونسي إدارة الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الدستوري وأعطاه تعليماته باتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع أسس الديمقراطية لذلك عمل مزالي على السماح بتعدد الأحزاب السياسية بشكل لم تشهده تونس منذ الاستقلال(بزي ، 1981 ، ص36) ، إذ سمح للأحزاب لتي لم تكن متناقضة مع مبادئ الحزب الاشتراكي الدستوري في المشاركة بالانتخابات البرلمانية في حال اثبات نواياها الحسنة وايمانها بالقيم والمعايير التي تبناها الحزب الاشتراكي الدستوري(المنصر ، 2007 ، ص131) ، في محاولة منها تحييد الاتحاد العام للشغل الحليف الاستراتيجي لرئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة منذ استقلال البلاد وتوليه مهام رئاسة الجمهورية ، والذي كان الداعم الأول للحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية كونه كان يمثل نقابة وطنية ضمت في صفوفها مختلف الاتجاهات السياسية إلاَّ أنَّ الحزب رفض ذلك لما كان يتمتع به الاتحاد من مكانة شعبية يهدد الحزب نفسه(بالخوجة ، 1999 ، ص249).

دخل مرشحوا الحزب الاشتراكي الدستوري الى الانتخابات من دون أي منافسة في انتخابات البرلمان التونسي الذي كانت مقاعده محددة بنحو (136) مقعداً على الرغم من مشاركة أحزاب المعارضة في الانتخابات التي جرت في مطلع تشرين الثاني 1981 واستطاع الحزب الاشتراكي احتكار نتائجها لصالح مرشحيه(المنصر ، 2007 ، ص132) ، وفي الوقت نفسه فقد كانت نتائج الانتخابات غير مريضة لأحزاب المعارضة التي لم تتمكن من الحصول أي مقعد من مقاعد مجلس النواب ، ولم تحصل تلك الأحزاب على النسبة المطلوبة 5% حتى تتمكن من الحصول على مقعد برلماني في مجلس النواب(Bourguiba ,2013, p.27،) .

Corresponding author:

اثبتت نتائج الانتخابات عجز أحزاب المعارضة عن الحصول على لاعتراف بها ، اذ استطاع مرشحوا الحزب اكتساح باقي الأحزاب والفوز بأغلبية مقاعد المجلس النابي اذ بلغت نسبة الأصوات التي حصلوا عليها بما يقرب من 99,9% من مجموعة أصوات الناخبين الموزعين في كافة الدوائر الانتخابية(سارة ، 1986 ، ص52) ، التي كانت موزعة على كافة مدن البلاد ، ويعود السبب في ذلك الى وسائل الدعاية والاعلان التي سخرها النظام التونسي لصالح مرشحي الحزب ، فضلا عن توفير الأموال اللازمة للحملة الانتخابية وما قامت به الشعب الدستورية التي كانت منتشرة في عموم البلاد في اقصى الأرياف والمدن بالدعاية لمرشحي الحزب(الكعلي ، 2013 ، ص116) .

رابعاً : موقف الحزب الاشتراكي الدستوري من الأوضاع الداخلية في تونس 1983-1987.

كان على قيادة الحزب الاشتراكي الدستوري تجاوز الازمة السياسية التي خلفتها الانتخابات التشريعية ، والتي مثلت خيبة أمل كبيرة لأحزاب المعارضة وزادت من إرباك الوضع السياسي لاسيما بعد توجيه أصابع الاتهام من اطراف معارضة عديدة الى النظام التونسي وقيادة الحزب الحاكم سعيهما(قريعة ، 2013 ، ص80) ، اذ دفع الوضع الجديد برئيس الحكومة محمد مزالي الى التقرب من اطراف سياسية كانت محسوبة على المعارضة في محاولة منه إضفاء نفس جديد للمعارضة ومنجها هامشاً من حرية الرأي الآخر(الكعلي ، 2013 ، ص128).

أدت سياسة التقارب الى أحزاب المعارضة التي تعامل بها محمد مزالي الى إثارة الفئة السياسية المقربة من رئيس الجمهورية والتي احست بان تلك السياسة ستهدد مصالها الشخصية على المدى البعيد(الجوراني ، 2019 ، ص131) ، لذى بدأت تتحين الفرص من اجل الإيقاع بالوزير الأول مستغلة أحداث الخبز لعام 1984 [1]، استغلال ذلك الأمر من خلال توجيه المتظاهرين نحو قصر الرئيس الأمر الذي دفع بمحمد مزالي الى الوشاية بهم لدى رئيس الجمهورية(يوسف ، 1015 ، ص122) ، بهدف التخلص من الضغوطات السياسية التي كانوا يمارسونها على حكومته ووقوفهم بوجه أي خطوة إصلاحية تمس مصالحهم الشخصية وتفتح الباب امام احزاب المعارضة الدخول الى الساحة السياسية(قريعة ، 2013 ، ص83) ، عمل محمد مزالي على التخلص من أبرز العناصر الوفية للسيدة وسيلة بنت عمار زوجة رئيس الجمهورية التي كانت تتحكم بمصير البلاد وتهيمن على كافة مفاصل الدولة ، وفي مقدمتهم إدريس قيقة الذي أقصي من وزارة الداخلية ومن الحزب في آذار 1984 وتعيين مديرٍ جديدٍ للحزب الاشتراكي

(1) أحداث الخبز : أطلقت تلك التسمية على الأحداث التي شهدتها تونس في مطلع عام 1984 على رفع الدعم الحكومي عن أسعار الخبز وعدد من السلع الاستهلاكية ، فانطلقت على اثرها تظاهرات بدأة من مدينة دوز بالجنوب التونسي بمناسبة السوق الأسبوعية في 29 كانون الأول 1983 ، وأتسع نطاقها لتتحول إلى المواجهة بين المتظاهرين وقوات الأمن العام ، وتجددت في اليوم التالي لتأخذ طابعاً أعنف ودموي شمل مناطق أخرى من البلاد شارك فيها مختلف فئات الشعب التونسي من طلاب وعمال ، وفي يوم 3 كانون الثاني 1984 بلغت الانتفاضة أوج أحداثها مما استدعى استخدام قوات من الجيش لإنهاء التظاهرات ، وصار العنف سيد الموقف فأحرقت المحلات والسيارات والمؤسسات والحافلات في شوارع العاصمة وضواحيها ، استخدمت فيها قوات الأمن والجيش الرصاص الحي مما أدى إلى سقوط اعداد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين . للمزيد من التفاصيل ينظر : (التاج ، 2011).

Corresponding author:

الدستوري هو الهادي البكوش بدلاً عن المنجى الكعلي وإقصاء علاله العويني وتعيين منصور الصخيري مديراً للديوان الرئاسي بدلاً عنـــه وظهر في ذلك العـام أشخـــاص فعالـــون جـــدد يؤثرون على بورقيبـــة وهم: سعيدة ساســي ومنصور الصخيري (الجوراني ، 2019 ، ص133).

تركت احداث الخبز تأثيراً كبيراً على مسيرة الحزب الاشتراكي الدستوري ، اذ تبلور تحالفات بين القيادات السياسية داخل الديوان السياسي للحزب لاسيما التحالف بين الحبيب بورقيبة الابن[1] مستشار رئيس الجمهورية ومحمد الصياح الذي كان موجهاً ضد رئيس الحكومة محمد مزالي(الكعلي ، 2013) ، وفي الوقت نفسه كان الصراع السياسي على اشده بين عناصر الحزب على السلطة وبالتالي على الخلافة ولاسيما بعد أن أُصيب بورقيبة يوم 5 تشرين الثاني 1984 بوعكة صحية مفاجئة والتي تسببت بدخول البلاد بفراغ سياسي ترك تأثيره على الحزب الاشتراكي الدستوري واحراج تاريخها السياسي لما يمثله الحبيب بورقيبة من تأثير على الحزب وسيطرته على الأطراف المتنازعة(قريعة ، 2013 ، ص96) ، اذ واجهت تونس عام 1985 أحداثاً خطيرةً تركت اثارها على مسيرة الحزب الاشتراكي الدستوري وكادت تعصف بحكومة محمد مزالي وتنسف استقرار تونس التي عاشت أوضاعاً اقتصاديةً صعبة وخلافات بين الاتحاد العام للشغل والحزب الاشتراكي الدستوري فضلاً عن الأزمة مع الجمهورية الجماهيرية الليبية بعد أن قامت الأخيرة بطرد آلاف العمال التونسيين ، وفي الوقت نفسه تعرض تونس في صيف عام 1985 إلى غارات من الكياني الصهيوني لم تكن بالحسبان للمسؤولين التونسيين (الجوراني ، 2019 ، ص134).

ادت الاحداث التي مرت بها البلاد مطلع عام 1985 الى بروز ثلاثة تيارات متصارعة داخل الحزب الاشتراكي الدستوري والحكومة التونسية المكلفة بإدارة البلاد ، اذ كان التيار الأول بقيادة الوزير الأول محمد مزالي والهادي البكوش مدير الحزب الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري (الكعلي ، 2013 ، ص131) ، الذي كان يهيمن على المشد السياسي في البلاد ، والثاني بقيادة الحبيب بورقيبة الابن ومحمد الصياح والثالث بقيادة السيدة سعيدة ساسي[2] ابنة شقيقة الرئيس الحبيب بورقيبة التي كانت توصف بانها سيدة القصر الأولى (قرساي ، 2011 ، ص29).

([1]) الحبيب بورقيبة الابن : دبلوماسي وسياسي تونسي ونجل الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة ، ولد بباريس يوم 9 نيسان 1927، عمل في السلك الدبلوماسي سفيراً لبلاده في عدد من العواصم الاوربية بين 1956- 1961 ، وفي عام 1964 شغل وزارة الشؤون الخارجية حتى عام 1970 ، اصبح مستشاراً خاص لوالده عام 1977 ، توفي في 28 كانون الاول 2009 ، للمزيد من التفاصيل ينظر : وفاة نجل الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، متاح على الرابط التالي : https://www.france24.com/ar/20091228- ، تاريخ الدخول 13 اذار 2025 ، وقت الدخول الساعة 11"10 مساءاً .

([2]) سعيدة ساسي : سعيدة بوزقرو ساسي ابنة شقيقة الحبيب بورقيبة ولدت في تونس العاصمة في عام 1921 ، كان لها دور كبير في التأثير على قرارات رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة ، عن طريق ابعاد شخصيات سياسية في الدولة والحزب ، وكان لها دور كبير ومؤثر في تعين زين العابدين بن علي رئيساً للوزراء بدلا من رشيد صفر عام 1987 ، توفيت في عام 2007. للمزيد من التفاصيل ينظر : (عساف ، 2020 ، ص87-96).

Corresponding author:

ازداد دور سعيدة ساسي في الحياة السياسية في تونس وأصبحت مهيمنه على الديوان السياسي للحزب إذ أصبحت منذ حزيران 1986 تدار البلاد تحت تأثير قراراتها التي كانت تصدر عن رئيس الجمهورية دون الرجوع في اتخاذها الى الوزير الأول ، اذ وضعت الهاجس الاقتصادي على رأس أولوياتها وأنَّ خروج البلاد من الأزمة الاقتصادية لا يمكن تحقيقه الا من خلال خبير اقتصادي ، فقام الحبيب بورقيبة بتوجيه دعوة الى وزير الاقتصاد رشيد صفر[1] في 8 تموز 1986 بناء على مشورة من سعيدة ساسي(عساف ، 2020 ، ص87-96) ، وابلغه بتعينه وزير اول خلفاً لمحمد مزالي ، معلن بان السبب وراء تلك التغيرات عدم قدرة الأخير على تجاوز الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد وتسببت في تراجع مخزون الدولة من العملة الصعبة، وبذلك استطاعت السيدة سعيدة ساسي التخلص من محمد مزالي وابعاده عن الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري(وكالة الأنباء العراقية ، 1986).

تمكن رشيد صفر من تجاوز مخلفات الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد من خلال الاعتماد على البرنامج التصحيحي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وابعاد الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري عن الصراعات السياسية التي من شأنها عرقلة برامجه الإصلاحية وجعل التدخل في الأنشطة الاقتصادية المنتجة من اختصاصه بصفته رئيس الجهاز التنفيذي وتمكن بفضل تلك الإجراءات من إعادة انتعاش الاقتصاد الوطني() ، الا ان الأزمة السياسية واستفحال القرارات المتضاربة والمستعجلة والصراع بين أعضاء الديوان السياسي حول مسألة خلافة بورقيبة أدت إلى حمله الى تقديم استقالته في 1 تشرين الأول 1987، وتعين زين العابدين بن علي[2] وزير الداخلية في اليوم التالي رئيساً للحكومة مع احتفاظه بوزارة الداخلية ، ومديراً للحزب الذي تمكن بعد نحو شهر بالإطاحة برئيس الجمهورية في 7 تشرين الثاني 1987 ليتولى مهام رئاسة الجمهورية(قراساي ، المصدر السابق ، ص36) .

([1]) رشيد صفر : سياسي ورجل اقتصاد تونسي ولد بمدينة المهدية في 11 أيلول 1933، أكمل تعليمه في الآداب والحقوق والعلوم الاقتصادية بتونس بمعهد الدراسات العليا عام 1957 ، اكمل دراسته الجامعية في السربون في حزيران 1959، شغل عدداً من الحقائب الوزارية في الجمهورية التونسية ، من مؤلفاته كتاب أصدره عام 1999 باللغة الفرنسية بعنوان(العولمة الضوابط والتضامن) ، عين عام 2005 عضواً لمجلس المستشارين ، قدم استقالته من المؤسسة في الاول من شباط 2011 تضامناً مع ثورة الشباب التونسي التي أطاحت بنظام أبن علي في 14 كانون الثاني 2011 . للمزيد من التفاصيل ينظر :(Sfar , , 1999,p32-42).

([2]) زين العابدين بن علي : سياسي ورجل دولة والرئيس الثاني للجمهورية التونسية ، ولد في منطقة حمام سوسة عام 1939 ، إذ عمل مديراً للاستخبارات العسكرية عام 1958 ، وملحقاً عسكرياً لبلاده في المملكة المغربية عام 1974 ، ومديراً للأمن الوطني خلال المدة 1977 -1980 ، ووزيراً للداخلية عام 1986 ، كلف بمهام الوزير الاول من قبل رئيس الجمهورية في عام 1987 وأستمر بمنصبه حتى إطاحته بالحبيب بورقيبة في 7 تشرين الثاني 1987 ، حكم الجمهورية استمر في الحكم ما يزيد عن 23 عام حتى كانون الثاني 2011 وقد أجبرته الانتفاضة على الاستقالة واللجوء الى المملكة العربية السعودية التي توفي فيها في 19 ايلول 2019 . للمزيد من التفاصيل ، ينظر : زين العابدين بن علي.. من رئيس حكم تونس 23 عاماً إلى وفاة في المنفى ... ، فلم وثائقي عرض على شاشة محطة (OURONEWS) التلفزيونية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، متاح على الربط التالي : https://www.youtube.com/watch?v=vic1LcNitEo ، تاريخ الدخول 14 اذار 2025 وقت الدخول الساعة 11:42 مساءاً ؛ وزارة الاعلام التونسية ، زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية ، تونس ، 1988، ص3-5.

Corresponding author:

وبناءً على ما ذكر فإنَّه على الرغم من المكانة التي يحتلها الحزب الاشتراكي الدستوري بفضل دوره الوطني ورصيده التاريخي والسياسي في عملية تعبئة الجماهير واستيعاب الصراعات إلا أنه لم يمنع من تنامي وتعاظم الخلافات والانشقاقات داخل الحزب وهو أمر يكاد يكون طبيعياً مع وجود حزب واحد بقي مدة طويلة جداً مسيطراً لوحده على مقاليد الحكم وبلا منازعات الأمر الذي انعكس على بروز تيارت معارضة داخل النظام وقد تزايدت تلك المنازعات مع تقادم السنين وتدهور الحالة الصحية لرئيس الدولة إذ كانت معظم القيادت تطمح لخلافته.

الخاتمة .

بعد الانتهاء من موضوع الدراسة في (موقف الحزب الاشتراكي من التطورات السياسية الداخلية في تونس 1980-1987) لابد من الوقوف على عدد ، الاستنتاجات التي توصل أليها البحث والتي يمكن حصرها بما يأتي :

اولاً : عمل رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة من الحزب الاشتراكي الدستوري ، اداة لنشر ودعم أيدولوجيته التحديثية ، في إقامة مجتمع مدني منفصل عن تراثه العربي الإسلامي في محاولة منه فصل الدين عن السياسية ، فكان السبب في تفجير حالة من الصراعات المتناقضة بين الحزب الاشتراكي الدستوري وبين الأحزاب الأخرى بمختلف توجهاتها وأيدولوجياتها الفكرية على الساحة السياسية التونسية التي شكلت العامل الأهم في تشكيل أحزاب معارضة جديدة تبنت نهج المعارضة ضد نظامه الحاكم وإخراج البعض منها عن اطارها التنظيري إلى العمل السياسي المعارض .

ثانياً : أكدت التجربة السياسية التي خاضتها تونس مطلع ثمانينات القرن العشرين بأن الأحزاب على الساحة السياسية التونسية بمختلف مكونتها وأيدولوجياتها ، لم تتمكن من تكوين تحالف طبقي يعبر عن طموحات الشعب التونسي ، فالأحزاب اليسارية كانت أحزاباً مدنية في وقت كانت فيه المدنية أقلية ضمن المجتمع التونسي ، واقتصرت قيادتها على نخبة من المثقفين في مدينة تونس وبعض مراكز المدن التونسية ، وذلك جعل تأثيرها محدوداً على المناطق البعيدة في الارياف .

ثالثاً : كانت عملية الانفتاح السياسي التي شرعت بها حكومة محمد مزالي مطلع ثمانينيات القرن العشرين ، لم تكن سوى مراوغة سياسية من قبل النظام التونسي الحاكم من اجل امتصاص غضب الاحزاب السياسية وكشف الجهات الخارجية التي كانت تقف ورائها وتقدم لها الدعم ، ومعرفة تلك الجهات التي كانت تقدم الدعم الخارجي التي كانت تهدف من ورائه قلب نظام الحكم وازاحة الحبيب بورقيبة عن رئاسة الجمهورية الذي حكم تونس منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين حتى 7 تشرين الثاني 1987 .

رابعاً : كانت كافة المحاولات التي دعت الى الانفتاح السياسي والتوجه نحو التعددية الحزبية لم تكن سوى مناورة سياسية القصد منها سحب البساط من تحت اقدام تلك الأحزاب وتحجيم دورها ، الا انها

Corresponding author:

ظلت فاعلة في المشهد السياسي التونسي ، وتشكل حجر عثرة امام تطلعاته وتطلعات الطبقة السياسية المقربة منه ، التي كانت تسعى جاهدة في توجيه سياسة رئيس الجمهورية في إدارة الازمات وفقاً لمصالحها .

المصادر :

1. الباجي قائد السبسي ، الحبيب بورقيبة المهم والاهم ، ترجمة محمد معالي : دار الجنوب للنشر والتوزيع ، تونس ، 2011.
2. عواد ابراهيم خضر ، عملية قفصة عام 1980 وأثرها على الأوضاع السياسية في تونس ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ، المجلد/ 8 ، العدد/ 23 ، شباط 2021 .
3. رغداء عبد الأمَّام فايز يوسف، محمد مزالي حياته ودوره السياسي والثقافي في تونس 1925 – 1986، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، 2015.
4. عمر خالد عباس الجوراني ، الحزب الاشتراكي الدستوري ودوره في الحياة السياسية التونسية 1964-1988، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة نكريت ، 2019.
5. محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية والتغير)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.
6. عمر الشاذلي، بورقيبة كما عرفته، تعريب : علي حمريت وآخرون، دار سامباكت، تونس، 2013.
7. سليمان الفرزلي ، "المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الدستوري"، مجلة الحوادث، السنة الخامسة والعشرون، العدد 1277، بيروت، 24 نيسان 1981.
8. الحزب الاشتراكي الدستوري، وثائق المؤتمر الخارق ، مطبعة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1981.
9. محمد علي داهش ، تاريخ المغرب العربي المعاصر ، مركز الدراسات الإقليمية ، الموصل ، 2009.
10 . محمد مزالي ، رسالة مفتوحة الى بورقيبة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مصر ، 1988 .
11. Lars Rudebeak, party and people (a stude of political change in Tunisia), Ed.2, Publishing Hearst & Partners , London, 1969
12. عفيفة البوني ، رؤية تاريخية لقضايا مستقبلية ، دار الرياح الاريج للنشر، تونس ، د. ت .
13. إبراهيم طوبال، البديل الثوري في تونس، د.ن، الجزائر،1979.
14. فارس بزي، "تونس بعد مؤتمر حزبها الحاكم"، مجلة الوطن العربي، السنة الثالثة، العدد 135، باريس، 19 أيلول 1979.
15. محمد الصياح ، الفاعل والشاهد، حاوره المولدي الأحمر، دار سراس للنشر، تونس،2012 .
16. احمد منصور ، حوار خاص مع الطاهر بلخوجة في برنامج شاهد على العصر ، قناة الجزيرة الفضائية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، متاح على الرابط التالي : https://www.youtube.com/watch?v=TdEzoTF9ctg ، تاريخ الدخول 6 شباط 2025 ، وقت الدخول الساعة 11:23 مساءاً .
17. عدنان المنصر، دولة بورقيبة فصول في الايديولوجيا والممارسة ، تقديم : حسين رؤوف حمزة ، دار امل للنشر والتوزيع ، صفاقس ، 2007.
18. صحيفة الطريق الجديد (تونس)، العدد171، 15 تشرين الثاني 1986.
19. فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس (1932-1984)، مكتب الخدمات الطباعية، دمشق، 1986.
20. مجلة التضامن، السنة الرابعة، العدد 176، باريس، 23-29 اب 1986.
21. لطاهر بالخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شاهد على العصر، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1999.
22. Habib Bourguiba,Notre Histoire entretiens avec Mohammed kerro, ceres ،Publishing,Tunis,2013.
23. المنجي الكعلي ، في خدمة الجمهورية بقيادة بورقيبة ، دار سراس للنشر ، تونس ، 2013 .
24. عامر قريعة، مراحل الحكم في تونس منذ 1956إلى ما بعد ثورة 14جانفي (علاقة الوالي بمواطني الجهة)، مطبعة فن الطباعة، تونس، 2013.
25. رمزي التاج ، انتفاضة الخبز جانفي 1984 ، دار محمد علي للنشر والتوزيع ، تونس ، 2011.
26. وفاة نجل الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، متاح على الرابط التالي : https://www.france24.com/ar/20091228- ، تاريخ الدخول 13 اذار 2025 ، وقت الدخول الساعة 11"10 مساءاً .
27. سجى سعدي عبود عساف ، دور المرأة التونسية السياسي والاجتماعي والثقافي في عهد الحبيب بورقيبة 1956-1987 ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، 2020.

Corresponding author:

28. نيكولا بووكاترين قراساي ، حاكمة قرطاج والاستيلاء على تونس ، ترجمة : عمر بن ضو واخرون ، المطبعة المغاربية ، تونس ، 2011.
29. Rachid Sfar , Mondialistion régulation et solidarité Edition l'harmattan Paris, Éditeur français de Renatan, Paris, 1999،.
30. وكالة الأنباء العراقية ، تقارير إخبارية عن الأوضاع الداخلية في تونس ، ع23 ، بتاريخ 12 تموز 1986.
31. زين العابدين بن علي.. من رئيس حكم تونس 23 عاماً إلى وفاة في المنفى ... ، فلم وثائقي عرض على شاشة محطة (OURONEWS) التلفزيونية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، متاح على الربط التالي : https://www.youtube.com/watch?v=vic1LcNitEo ، تاريخ الدخول 14 اذار 2025 وقت الدخول الساعة 11:42 مساءاً .
32. وزارة الاعلام التونسية ، زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية ، تونس ، 1988.

Sources

1. Beji Caid Essebsi, Habib Bourguiba, the important and the most important, translated by Muhammad Maali: Dar Al Janoub for Publishing and Distribution, Tunis, 2011.

2. Awad Ibrahim Khader, The 1980 Gafsa Operation and its Impact on the Political Situation in Tunisia, Al-Malwiya Journal of Archaeological and Historical Studies, Volume 8, Issue 23, February 2021.

3. Raghdaa Abdul Imam Fayez Youssef, Muhammad Mzali: His Life and Political and Cultural Role in Tunisia 1925-1986, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Human Sciences, University of Basra, 2015.

4. Omar Khaled Abbas Al-Jourani, The Constitutional Socialist Party and its Role in Tunisian Political Life 1964-1988, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Education for Humanities, University of Nekrit, 2019.

5. Muhammad Ali Dahesh, The Contemporary Maghreb (Continuity and Change), Arab Encyclopedia House, Beirut, 2014.

6. Omar Al-Shadhili, Bourguiba as I Knew Him, translated by Ali Hamrit and others, Sampact House, Tunis, 2013 .

7. Sulayman al-Farzli, "The Extraordinary Conference of the Constitutional Socialist Party," Al-Hawadeth Magazine, 25th Year, Issue 1277, Beirut, April 24, 1981.

8. Constitutional Socialist Party, Documents of the Extraordinary Conference, Arts of Drawing, Publishing and Press Press, Tunis, 1981.

9. Muhammad Ali Dahesh, Contemporary History of the Maghreb, Center for Regional Studies, Mosul, 2009.

10. Mohamed Mzali, Open Letter to Bourguiba, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Egypt, 1988.

11. Lars Rudebeak, party and people (a stude of political change in Tunisia), Ed.2, Publishing Hearst & Partners , London, 1969.

12. Afifa Al-Buni, A Historical Vision of Future Issues, Dar Al-Riyah Al-Areej Publishing House, Tunis, n.d

13. Ibrahim Toubal, The Revolutionary Alternative in Tunisia, n.d., Algeria, 1979.

14.Fares Bazzi, "Tunisia after its Ruling Party's Conference," Al-Watan Al-Arabi Magazine, Third Year, Issue 135, Paris, September 19, 1979.

15. Mohamed Al-Sayyah, The Actor and the Witness, interviewed by Al-Mouldi Al-Ahmar, Dar Seras Publishing, Tunis, 2012.

16.Ahmed Mansour, a special interview with Taher Belkhoja on the Witness to the Era program, Al Jazeera Satellite Channel, International Information Network (Internet), available at the following link: https://www.youtube.com/watch?v=TdEzoTF9ctg, accessed on February 6, 2025, accessed at 11:23 PM.

Corresponding author:

17. Adnan Al-Mansour, The State of Bourguiba: Chapters in Ideology and Practice, Introduction: Hussein Raouf Hamza, Dar Amal for Publishing and Distribution, Sfax, 2007.

18. Al-Tariq Al-Jadid Newspaper (Tunis), Issue 171, November 15, 1986.

19. Fayez Sara, Political Parties and Movements in Tunisia (1932-1984), Printing Services Office, Damascus, 1986

20. Solidarity Magazine, Fourth Year, Issue 176, Paris, August 23-29, 1986.

21.Taher Belkhoja, Habib Bourguiba: Biography of a Leader and Witness to the Era, Dar Al Thaqafa Publishing House, Cairo, 1999.

22. Habib Bourguiba,Notre Histoire entretiens avec Mohammed kerro, ceres Publishing,Tunis,2013.

23.Al-Munji Al-Kaali, In the Service of the Republic Under the Leadership of Bourguiba, Dar Seras Publishing, Tunis, 2013.

24.Amer Qaria, Stages of Governance in Tunisia from 1956 to After the January 14 Revolution (The Relationship between the Governor and the Citizens of the Region), Fann Al-Tabaa Press, Tunis, 2013.

25.Ramzi Al-Taj, The Bread Uprising of January 1984, Dar Muhammad Ali for Publishing and Distribution, Tunis, 2011.

26.Death of the son of former Tunisian President Habib Bourguiba, International Information Network (Internet), available at the following link: https://www.france24.com/ar/20091228-, accessed on March 13, 2025, accessed at 11:10 PM.

27. Saja Saadi Aboud Assaf, The Political, Social and Cultural Role of Tunisian Women during the Era of Habib Bourguiba 1956-1987, Master's Thesis (Unpublished), College of Education for Humanities, University of Anbar, 2020.

28.Nicolas Boucaterine Grassay, The Ruler of Carthage and the Conquest of Tunis, translated by Omar Bin Daw and others, Al-Maghribia Press, Tunis, 2011.

29.Rachid Sfar , Mondialistion régulation et solidarité Edition l'harmattan Paris, Éditeur français de Renatan, Paris, 1999.

30. Iraqi News Agency, News Reports on the Internal Situation in Tunisia, No. 23, dated July 12, 1986.

31. Zine El Abidine Ben Ali.. From the President who ruled Tunisia for 23 years to his death in exile..., a documentary film shown on the (OURONEWS) TV station, the International Information Network (Internet), available at the following link: https://www.youtube.com/watch?v=vic1LcNitEo, access date: March 14, 2025, access time: 11:42 PM.

32. Tunisian Ministry of Information, Zine El Abidine Ben Ali, President of the Tunisian Republic, Tunis, 1988.

Corresponding author: